

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وقال بن القيم رحمه الله في الهدى الشرط العرفي كالمشروط لفظا وأطال في ذلك .
قوله وإن شرط لها طلاق ضررتها فقال أبو الخطاب هو صحيح .
جزم به في المذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والبلغة والمحزر والوجيز وتذكرة بن عبدوس والمنور وإدراك الغاية وتجريد العناية وغيرهم .
قال في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير إذا شرط لها طلاق ضررتها وقلنا يصح في رواية ويحتمل أنه باطل لما ذكر المصنف من الحديث .
قال المصنف وهو الصحيح .
وقال لم أر ما قاله أبو الخطاب لغيره .
قلت قد حكاه في الرعاية الصغرى والحاوي الصغير والفروع رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
وقال ذكره جماعة .
وصح ما صححه المصنف في النظم وشرح بن رزين .
وطاهر الفروع إطلاق الخلاف فإنه قال ويصح شرط طلاق ضررتها في رواية وذكره جماعة وقيل باطل \$ فوائد .
الأولى حكم شرط بيع أمته حكم شرط طلاق ضررتها على الصحيح من المذهب جزم به في المغني والشرح .
قال في الفروع وهو الأشهر ومثله بيع أمته .
الثانية حيث قلنا بصحة شرط سكنى الدار أو البلد ونحو ذلك لم يجب